

Distr.  
GENERAL

TD/B/56/7  
6 July 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من

منظور إنمائي: تأثير الأزمة

### تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير الأزمة

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

حولت أزمة اقتصادية ومالية منقطعة النظير من حيث النطاق والحدة في فترة ما بعد الحرب المشهد الاقتصادي العالمي، وأضرت على نحو مفرط بالبلدان النامية. وقوض التراجع والكساد الاقتصاديان العالميان فرص العمل والنمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي المتاحة في بلدان نامية كثيرة، مما شكل خطراً جسيماً على بلوغ الغايات المحددة لعام ٢٠١٥ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وتعمل البلدان حالياً على جعل اقتصاداتها ومشاركاتها في التجارة الدولية أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية بتنويع اقتصاداتها وتدعيم الطلب المحلي واللوائح والمؤسسات المحلية ودور الحكومة التمكيني وتعزيز الإجراءات التعاونية العالمية. ويمكن أن تشكل استراتيجيات النمو المتوازنة الأكثر استدامة، إلى جانب تحسين استخدام الحيز السياسي الوطني بطرق منها اتباع نهج متحررة، وصفة مهمة للتعافي. ولا بد من إعادة التفكير في النظام التجاري الدولي لمجابهة تحديات التجارة والتنمية، التي تمس الاقتصاد الحقيقي واحتياجات البشر، بمزيد من الشمول والإنصاف.

## أولاً - مقدمة

١- أثرت الأزمة المالية والاقتصادية، التي بدأت في البلدان المتقدمة، على جميع البلدان، وتفاوتت حدتها داخل البلدان وفيما بينها. ولقد تضررت البلدان النامية بصفة خاصة من تراجع أسعار السلع الأساسية، والصادرات، والائتمان وتمويل التجارة، والتحويلات، والاستثمارات، وخروج رؤوس الأموال. وتظهر الأزمة بعد عقدين من العولمة التي نتج عنها ترابط اقتصادي بين الأمم. فبزوال الحواجز أمام تدفقات رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وتراجع الأطر المؤسسية والتنظيمية، وانحسار دور الحكومة، فتحت البلدان على نحو متزايد اقتصاداتها أمام قوى السوق الحرة. وقلصت الأزمة الحالية - التي أعقبت سلسلة من الأزمات الإنمائية الحديثة التي أثرت على النظم المالية والأغذية والطاقة والسلع الأساسية والصحة وتغير المناخ - ثقة الناس في الإدارة العالمية، وهي تهدد بعكس اتجاه التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبعواقب وخيمة على الفقراء وبلدان نامية كثيرة. ورغم إطلال بوادر التعافي، لا يُعرف بوضوح إلى متى ستدوم الأزمة ولا متى سينتاعى الاقتصاد الحقيقي والعمالة والتجارة. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في الحفز على حدوث تعافٍ عالمي سريع يقوم على استجابة عالمية متسقة تشمل جميع البلدان وتدعم التنمية. وباستطاعة الأونكتاد أن يساهم في هذه العملية.

## ثانياً - الاتجاهات الاقتصادية

٢- ظهرت الأزمة المالية العالمية بعد انهيار سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، وما تبع ذلك من خسائر امتدت على نطاق واسع إلى المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة، عن طريق الأوراق المالية المشتقات المضمونة برهون عقارية. وأدت إخفاقات المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا ومحاولات إنقاذها إلى فقدان الثقة بالأسواق وإلى زيادة الاعتراف بأن الحكومات في حاجة ملحة إلى تحسين أطرها التنظيمية والمؤسسية للخدمات المالية. وهربت رؤوس الأموال من الأصول والأسواق الأعلى مخاطرة بعد أن خفض المشاركون في السوق تعرضهم للمخاطر وتخلصوا من حوافظهم المالية، بما في ذلك مراكزهم عبر الحدود في الأسواق الناشئة. وتأذت بلدان كثيرة شديدة الاعتماد على التمويل الخارجي من خروج رؤوس الأموال، واحتاجت في بعض الحالات إلى إعادة الرسملة عن طريق دعم صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات.

٣- وأدت اختلالات الاقتصاد الكلي العالمية المتراكمة على مدى سنين من الطلب الاستهلاكي القوي في بلدان متقدمة تعاني عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية، وهو طلب ممول بالأساس من فوائض بلدان آسيا الشرقية والبلدان المصدرة للنفط، دوراً لا يستهان به في التعجيل بالأزمة. وهذه الاختلالات المقترنة بتحرير واسع للأسواق المالية وفائض في السيولة شجعت المستثمرين على زيادة المجازفة سعياً إلى الربح.

٤- وتأثر الاقتصاد الحقيقي عندما نضب الائتمان والسيولة وهوى الاستهلاك والإنتاج والاستثمار على الصعيد العالمي. فكان ركود التجارة الناجم عن ذلك عميقاً ومفاجئاً ومتزامناً عبر البلدان. ويُتوقع أن يتراجع

الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن حقق نمواً إيجابياً بمعدل ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨، منذراً بأول انكماش يشهده الاقتصاد العالمي منذ أكثر من ستين عاماً<sup>(١)</sup>.

٥- وستشهد البلدان النامية تراجعاً كبيراً في نمو ناتجها المحلي الإجمالي من معدل ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٤ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩. وعلى المستوى الإقليمي، يُتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ من ٥,٤ إلى ١,٤ في المائة في أفريقيا، ومن ٤,٧ إلى ٠,١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ٤,٠ إلى ١,٩ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومن ٦,٢ إلى ٣,٢ في المائة في آسيا الشرقية والجنوبية، ومن ٤,٥ في ٠,٧ في المائة في آسيا الغربية، ومن ٥,٣ إلى ٥,١ في المائة في الاقتصادات المتقدمة. أما الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو والمعتمدة في نموها على التصدير، فقد تأثرت بتراجع الصادرات. وكانت تأثيرات الأزمة على البلدان الآسيوية الأكبر أقل حدة، ويعزى جزء من الفضل في ذلك إلى أسواقها المحلية المتنوعة والكبيرة، وهو ما أحدث قدراً من "العزل". وتضررت البلدان المصدرة للسلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، من تراجع الطلب وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وخفف هذا الانخفاض في الأسعار بعض الشيء وطأة الضغوط التضخمية على البلدان المستوردة الصافية للغذاء والوقود. وأضرت أفريقيا جنوب الصحراء بشدة من انخفاض الطلب وأسعار السلع الأساسية، وتراجع التحويلات وإيرادات السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. أما البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية فقد تأثرت بخروج رؤوس الأموال وتراجع أسعار الطاقة والمعادن.

٦- وتتوقع منظمة العمل الدولية ارتفاع معدل البطالة من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ما بين ٦,٥ في المائة و٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن يزداد عدد العاطلين عن العمل بما يصل إلى ٥٩ مليون شخص، ليرتفع من ١٨٠ مليون شخص إلى ما بين ٢١٠ ملايين و٢٣٩ مليون شخص<sup>(٢)</sup>، بزيادة تتراوح في البلدان النامية بين ١٩ مليون و٤٢ مليون شخص. وكان تخفيض الوظائف في هذه البلدان أكبر في الأنشطة الموجهة نحو التصدير، لا سيما الصناعة التحويلية والسلع الأساسية والسياحة والبناء. ويعني تأخر زمن تعديلات سوق العمل عن تخفيضات الإنتاج أن تأثير الأزمة الاجتماعي لم يكتمل بعد وأن استرجاع الوظائف سيكون بطيئاً.

٧- وكان تأثير الأزمة على التنمية عميقاً وشاملاً. ومن المنتظر أن تعكس توقعات النمو الضعيفة اتجاه التقدم المضني صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر. وتفيد التقديرات أن ما يزيد عن ٤٠ في المائة من البلدان النامية معرضة لآثار الفقر وأن عدد الأشخاص الذين سيعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٩ سيزيد ٥٥ مليون شخص آخر عما كان متوقعاً قبل الأزمة. وسيكون للظروف الاقتصادية المتردية تبعات واسعة على الأهداف الإنمائية للألفية، إذ ستصل الزيادة في وفيات الرضع سنوياً إلى ٤٠٠.٠٠٠ رضيع؛ وسيزداد كثيراً عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع المزمن فيصل إلى مليار شخص؛ وستضاءل فرص تمكين المرأة؛ وستتأثر التعليم والصحة على نحو خطير؛ وستتشد القيود المالية المفروضة على إنشاء البنية الأساسية اللازمة لبلوغ الأهداف البيئية.

(١) الأمم المتحدة (٢٠٠٩). الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام ٢٠٠٩. (بيانات محدثة حتى منتصف ٢٠٠٩).

(٢) ILO (2009). *Global Employment Trends*. May 2009 update

٨- وأُنخذت تدابير وطنية شتى لإعادة الثقة بالأسواق المالية وتوفير المحفزات الاقتصادية، بما في ذلك اعتماد سياسات مالية ونقدية توسعية لمواجهة التقلبات الدورية. وبلغت القيمة المقدرة للحوافز الضريبية المعلنة ١,٦ تريليون دولار: ١,٣ تريليون دولار من جانب البلدان المتقدمة و ٣٦٠ مليار دولار من جانب البلدان النامية. وجاءت هذه التدخلات السوقية في تناقض صارخ مع السياسات الانكماشية الأقل تدخلاً التي فرضتها شروط الإقراض للمؤسسات المالية الدولية أثناء الأزمات المالية التي أثرت على البلدان النامية في الماضي. وعادة ما يكون في غير صالح البلدان النامية تنفيذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية بسبب القيود المالية، وسوف تحتاج إلى المساعدة الدولية لتجنب انكماش العمالة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. وسيتميز الاهتمام أيضاً بالاستثمار في البنية الأساسية وفي القدرات الإنتاجية.

٩- وعلى الصعيد الدولي، اتفق اجتماع قمة مجموعة الـ ٢٠ المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على سلسلة من التدابير الرامية إلى استعادة الثقة من أجل تنشيط الطلب العالمي، بما في ذلك زيادة الدعم لتمويل التجارة. بما يساوي ٢٥٠ مليار دولار على مدى سنتين، والامتناع عن تطبيق الحمائية، ودعم اختتام جولة الدوحة. ولا تزال هناك حاجة إلى استجابة عالمية أشمل تشارك فيها جميع البلدان. وكان لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها في التنمية الذي عُقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه مداولات بشأن تدابير متنوعة للتصدي للأزمة الحالية ومنع حدوث أزمات مماثلة مستقبلاً.

### ثالثاً - آثار الأزمة على التجارة الدولية

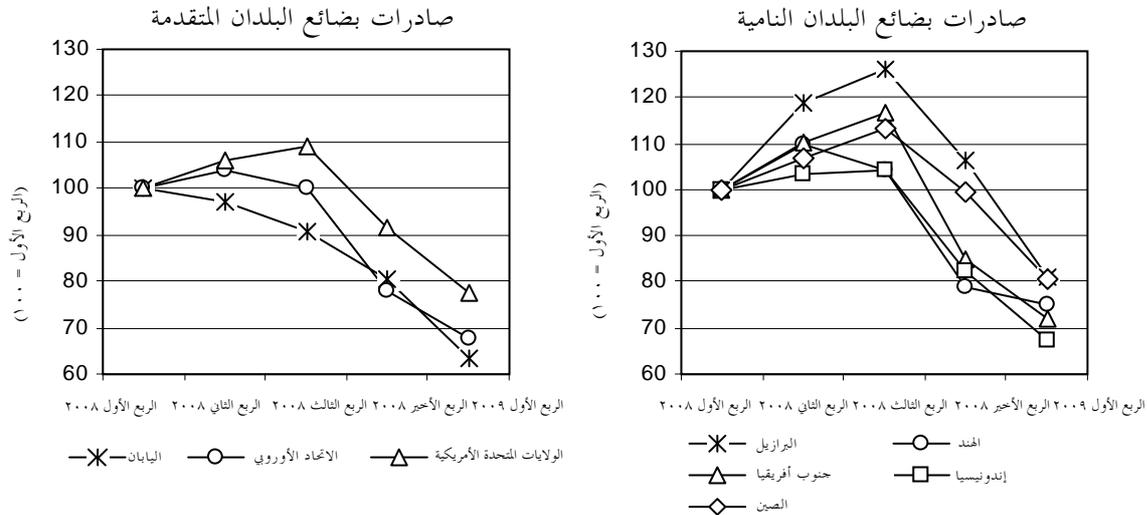
١٠- تنفيذ تقديرات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٩ بأن صادرات السلع والخدمات ستتنخفض بمعدل ١٣,٥ في المائة للبلدان المتقدمة و ٦,٥ في المائة للبلدان النامية. وعلى المستوى الإقليمي، ستكون بلدان آسيا النامية أشد المناطق تأثراً، إذ يُتوقع أن تتراجع تجارتها بمعدل ٩,١ في المائة، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (تراجع بمعدل ٣,٥ في المائة)، ثم أفريقيا (تراجع بمعدل ٢,٢ في المائة). وتفيد تقديرات الأونكتاد بأن تجارة البضائع في العالم ستراجع بمعدل ٦-٨ في المائة، ويُتوقع أن تتراجع صادرات البلدان النامية بمعدل ٧-٩ في المائة وصادرات أقل البلدان نمواً بمعدل ٩-١٦ في المائة.

### ألف - تجارة البضائع

١١- تراجعت صادرات البضائع تراجعاً حاداً منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ مع انخفاض الطلب العالمي على الواردات (الشكل ١). وبعد أن تراجعت صادرات البلدان المتقدمة بمعدل ١٧ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، زاد هبوطها بنسبة ١٣ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مما أفضى إلى تراجع بين السنتين بلغ معدله ٣٦ في المائة في اليابان، و ٣٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي، و ٢٢ في المائة في الولايات المتحدة. وتراوح معدل انخفاض صادرات البضائع في مجموعة مختارة من البلدان النامية بين ١٤ في المائة و ٣٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ثم تفاقم أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مما أفضى إلى انخفاض بين السنتين بلغ معدله ٣٢ في المائة في إندونيسيا، و ٢٨ في المائة في جنوب أفريقيا، و ٢٥ في المائة في الهند، و ١٩ في المائة في البرازيل والصين. وأظهر انخفاض الطلب على الواردات في البلدان النامية الرئيسية، بما في ذلك انخفاضه بنسبة ٣٠ في المائة في الصين، أن التجارة المتنامية بين بلدان الجنوب - التي تمثل ٤٦ في المائة من صادرات بضائع البلدان النامية - قد تأثرت بالأزمة.

الشكل ١

أداء صادرات البضائع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩



المصدر: بيانات معدلة فصلياً مستمدة من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٢- وبان بوضوح في عام ٢٠٠٩ حجم وانتشار الانكماش في صادرات البضائع البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وتفيد تقديرات الأونكتاد، فيما يتعلق بعينة تمثيلية تضم ٣٩ بلداً، بأن صادرات البضائع تراجعت بين السنتين بما يزيد عن ١٠ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وبقرابة ٣٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

١٣- وتُظهر بيانات الواردات المفصلة في الولايات المتحدة، وهي سوق تمثل ٢١ في المائة من صادرات بضائع البلدان النامية، أن الأزمة أثرت في البداية تأثيراً شديداً على البلدان المتقدمة وتلك المصدرة للسلع المصنعة، ثم تفتت وازدادت عمقاً في عام ٢٠٠٩ لتؤثر فعلياً على جميع المنتجات والمناطق. فقد تراجع الواردات الأمريكية من أفريقيا بمعدل ٥٣ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ومرد ذلك عموماً انخفاض واردات الوقود، في حين تراجعت الواردات من آسيا وأمريكا اللاتينية على التوالي بنسبة ١٦ في المائة و٢٩ في المائة، وانخفضت الواردات من أقل البلدان نمواً، وجلها من الوقود والمنتجات المصنعة المتنوعة، بمعدل ٢٨ في المائة. وقلل الاتحاد الأوروبي وارداته الإجمالية من بضائع البلدان النامية في أوائل عام ٢٠٠٩.

١٤- وبرز في المرحلة الأولى للأزمة هبوط حاد في الطلب على الواردات من معدات النقل والمعدات الرأسمالية والمصنوعات المعمرة الأخرى إذ عمدت المنشآت والأسر المعيشية إلى تأجيل مشترياتهما. وانخفضت الواردات الأمريكية من السلع المعمرة انخفاضاً حاداً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بما يعادل ثلاثة أرباع الانخفاض المسجل في الواردات الأمريكية من البضائع. وساهم تجزؤ الإنتاج وسلاسل الإنتاج العالمية في سرعة تفشي عدوى انكماش الصادرات بين البلدان. وتمثل إحدى الآليات الرئيسية التي تقوم عليها سلاسل الإنتاج العالمية في المبادلات التجارية داخل فروع الشركات، وهي تُقدّر بثلاث التجارة العالمية. ومع انخفاض الطلب على المنتجات النهائية، تنتقل هذه الصدمة بسرعة عبر سلسلة عرض المنتجات، مما يُقلص التجارة في مكونات المنتجات التي تستخدم في الإنتاج والتجميع على الصعيد العالمي.

١٥- وكان للنقص في تمويل التجارة - المستخدم لتيسير ثلثي صادرات البلدان النامية من السلع - تأثير سلبي على التجارة. وأصبح الائتمان أكثر ندرة مع تعرض المصارف لمشاكل في السيولة وسعيها إلى الحد من المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار السلع الأساسية وملاءة العملاء. وما زال نقص تمويل التجارة وتزايد تكلفته يؤثران سلباً على فرص صادرات البلدان النامية، لا سيما في حالة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة على الائتمان التجاري. ويتوقع أن تسجل سوق تمويل التجارة التي تساوي ١٠ تريليون دولار هبوطاً يتراوح بين ١٠٠ مليار و ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

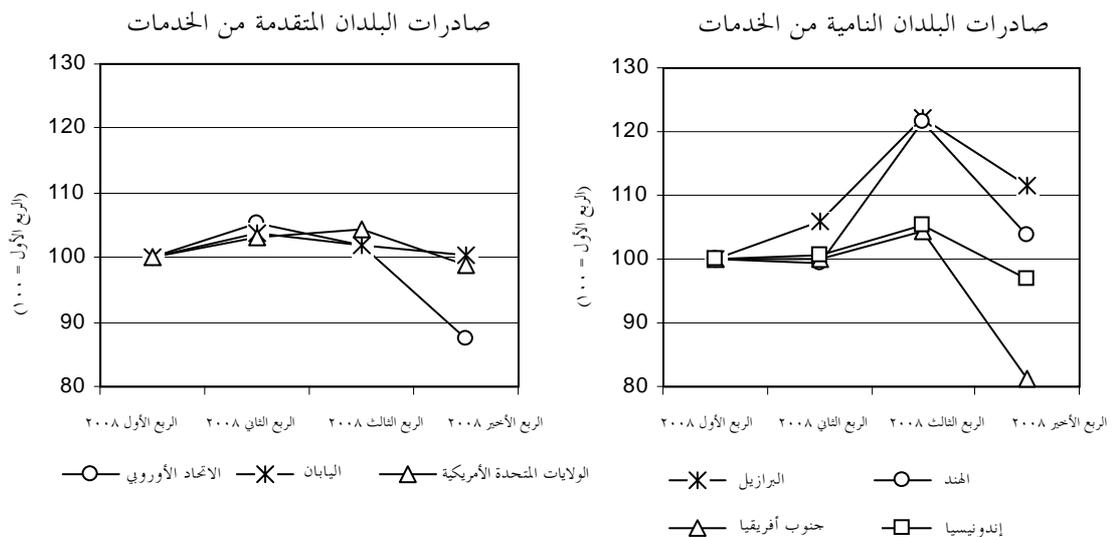
١٦- ويعزى جزء من الهبوط الحاد في قيمة صادرات البلدان النامية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. فقد أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية المذهل إلى السير عكس اتجاه تصاعدي استمر حتى منتصف عام ٢٠٠٨. ومع أوائل عام ٢٠٠٩، هبطت أسعار السلع الأساسية عن ذروتها بما يزيد عن ٣٦ في المائة في المتوسط، وسجلت أسعار النفط الخام الهبوط الأشد حدة (٦٧ في المائة) تليها البذور الزيتية والزيوت النباتية (٦٢ في المائة)، فالمعادن والخامات والفلزات (٥٢ في المائة) ثم المواد الخام الزراعية (١٦ في المائة).

### باء - التجارة في الخدمات

١٧- أثرت الأزمة على قطاع الخدمات واقترن ذلك بتبعات خطيرة على البلدان المعتمدة على صادرات الخدمات. فقد تباطأ الطلب العالمي على الواردات من الخدمات تباطؤاً شديداً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، مما تسبب في انخفاض صادرات الخدمات من البلدان المتقدمة بمعدل ١٢ في المائة (الشكل ٢). وسجل الاتحاد الأوروبي أشد تراجع (١٤ في المائة) في حين كان تراجع صادرات اليابان والولايات المتحدة أقل وضوحاً. وتراوح معدل انخفاض صادرات خدمات مجموعة مختارة من البلدان النامية بين ٨ في المائة و ٢٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وسجلت جنوب أفريقيا انخفاضاً حاداً بصفة خاصة (أكثر من ٢٠ في المائة)، في حين تراوح الانخفاض في البرازيل والهند وإندونيسيا بين ٩ في المائة و ١٥ في المائة.

### الشكل ٢

#### أداء صادرات الخدمات في عام ٢٠٠٨



المصدر: بيانات معدلة فصلياً مستمدة من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٨- وكان انكماش صادرات الخدمات، إجمالاً، أقل حدة من انكماش صادرات البضائع، ولعل السبب في ذلك أن الخدمات، بعكس السلع، لا يمسها أثر المخزونات وأن التخفيضات في الطلب على الخدمات تكون أقل مفاجأة بما أن العقود تنتهي بصورة تدريجية. وتُعتبر بعض الخدمات (الطاقة، والمياه، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والخدمات التجارية والمهنية) من الضروريات، بحيث يُتوقع أن يكون تراجع الطلب عليها محدوداً. وقد انكماش الطلب على خدمات أخرى أكثر تأثراً بالدخل بما في ذلك السياحة والسفر، والخدمات المالية، والبناء، وتجارة التجزئة، والخدمات المتصلة بتجارة البضائع ومنها النقل. ويمثل بعض هذه الخدمات حصة كبيرة من صادرات البلدان النامية - إذ يمثل السفر والنقل على التوالي ٣٠ في المائة و٢٧ في المائة من صادرات البلدان النامية من الخدمات.

### الإطار ١ - الآثار في قطاعات خدمات مختارة

الخدمات المالية: تراجعت واردات الولايات المتحدة بمعدل ١٣ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وصادراتها بمعدل ١٧ في المائة. وفي آيرلندا، انخفضت الصادرات في غضون سنة بمعدل ٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وأبلغ عن انخفاضات كبيرة في الصادرات في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ في الأرجنتين (٣٤ في المائة)، وشيلي (٣١ في المائة)، وجمهورية كوريا (٢٤ في المائة)، وجنوب أفريقيا (١٨ في المائة).

خدمات النقل: تراجعت حمولة الحاويات، في الفترة ما بين منتصف عام ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، في كل من بربادوس (٣٣ في المائة)، وشيلي (٢٢ في المائة)، وأنغولا (١٣ في المائة)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٨ في المائة)، والصين (٥ في المائة)، والهند (٢ في المائة). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انخفضت حركة الموانئ في سنغافورة بمعدل ١٩ في المائة؛ وفي هونغ كونغ، بالصين (٢٣ في المائة)، وفي لونغ بيتش بالولايات المتحدة (١٤ في المائة)، وفي لوهافر بفرنسا (٢٥ في المائة). وتراجع مؤشر بحر البلطيق (Baltic Dry Index) - وهو مقياس لتكلفة شحن البضائع السائبة بحراً - بمعدل ٩٤ في المائة في الفترة ما بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لم يكن المؤشر قد عاد إلى المستوى الذي كان عليه في أيار/مايو ٢٠٠٨ إلا بمعدل ٦٣ في المائة فقط. وأفاد اتحاد النقل الجوي الدولي أن حركة الشحن الجوي تراجعت بمعدل ٢٠ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عن عام مضى، وتؤكد هذا الاتجاه فيما يخص الربع الأول من عام ٢٠٠٩؛ وانخفضت أحجام الشحن الجوي بمعدل ٢٠ في المائة في حين تراجع عدد المسافرين بمعدل ٨ في المائة.

السياحة: سجلت حركة وصول السياح على الصعيد الدولي انخفاضاً بمعدل ١ في المائة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ثم زاد انخفاضها بمعدل ٨ في المائة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩. ويمتد التباطؤ الواضح المسجل في البلدان المتقدمة ليطال البلدان النامية. ويُتوقع أن تتراجع السياحة العالمية بمعدل يصل إلى ٣ في المائة وأن تتراجع العمالة بما يساوي خمسة ملايين وظيفة في عام ٢٠٠٩. والعديد من أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة معرض لانخفاض في وصول السائحين. وفي أنتيغوا وبربودا، انخفض وصول السائحين في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بمعدل ١٤ في المائة، كما انخفض في ملديف بمعدل ١١ في المائة، وفي سيشيل بمعدل ١٤ في المائة.

البناء: انخفض الشروع في بناء منازل جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بمعدل ٣٣ في المائة و٣٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٨. ويُتوقع أن يتراجع ناتج البناء الأوروبي بمعدل ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، بعد انخفاض بمعدل ٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويُتوقع أن تنقل سوق البناء العالمية إلى ٥,٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩. وستشهد جميع المناطق ما عدا آسيا تراجعاً في الإنفاق على البناء. وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٨ تراجعاً في قيمة عقود البناء الجديدة بلغ معدله ٦٠ في المائة.

## جيم - التأثيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية

١٩- سوف يتسبب انخفاض الصادرات وخروج رؤوس الأموال وارتفاع أقساط القروض في تفاقم أوضاع موازين المدفوعات الحرجة بالفعل في بلدان نامية كثيرة. وبالنسبة إلى البلدان النامية، تفيد التقديرات بأن نقص التمويل سيتراوح بين ٣٥٠ مليار و٦٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ويُرجح أن تسوء الحالة بسبب التراجع المتوقع للتدفقات المالية على البلدان عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والمعونة الرسمية. وتفيد تقديرات الأونكتاد الأولية بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية يتوقع أن تنخفض في عام ٢٠٠٩ بعد ارتفاعها إلى ٥١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ويقدر حجم هذا الانخفاض بمبلغ ١٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

٢٠- وستتفاقم الآثار السلبية للأزمة بالنسبة إلى البلدان المعتمدة على التحويلات المالية كمصدر لإيرادات العملة الأجنبية. وتفيد تقديرات البنك الدولي بأن إجمالي تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية بلغ ٣٠٥ مليارات من الدولارات في عام ٢٠٠٨، أي أنه ارتفع بمعدل ٧ في المائة فقط مقارنة بعام ٢٠٠٧، ليتراجع بصورة ملحوظة من المعدل العشري المسجل كل سنة منذ عام ٢٠٠١. وقد تراجع التحويلات بمعدل ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى مستويات تتراوح بين ٢٨٠ مليار و٢٩٠ مليار دولار.

### الإطار ٢ - التحويلات المالية

تعتبر تدفقات التحويلات قادرة على التكيف نسبياً مع حدوث ركود اقتصادي. وقد تؤثر الأزمة على تنقل المهاجرين وتخفض من تدفقات التحويلات. وفقدت قطاعات كثيرة (مثل السياحة في آيرلندا، والخدمات المالية في المملكة المتحدة، والبناء في إسبانيا والولايات المتحدة) وظائف بسبب الأزمة. وستكون أفريقيا جنوب الصحراء، التي يأتي نحو ٨٠ في المائة من تحويلاتها من بلدان متقدمة، معرضةً للتأثر بتباطؤ اقتصادي في تلك الأسواق. ويستنتج صندوق النقد الدولي أن انخفاض النمو في البلدان المضيفة بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض التحويلات بمعدل ٤ في المائة. وتبقى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، بسبب اعتمادها على التحويلات، معرضة لحدوث انخفاضات في تلك التحويلات. وتمثل التحويلات ما يزيد عن ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر وليسوتو، وما يزيد عن خمسة في المائة في عشرة بلدان أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء. وانخفضت تدفقات التحويلات من الولايات المتحدة إلى المكسيك بمعدل ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ فوصلت إلى ٢٥ مليار دولار.

### دال - الآثار على التجارة والتنمية

٢١- أدت قطاعات التصدير دوراً مهماً في عملية التنمية من خلال نمو الإنتاجية وتوليد الدخل وخلق فرص العمل ونشر التكنولوجيا. ويكشف تزايد مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية - من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ - عن زيادة انفتاح اقتصاداتها. ورغم أن انفتاح التجارة يتيح للبلدان تأمين مكاسب من التجارة في فترات الانتعاش الاقتصادي العالمي، فإن الصدمات الخارجية السلبية سرعان ما تنتقل إلى اقتصادات تلك البلدان في فترات الركود الاقتصادي العالمي. وقد أثر هبوط الطلب

العالمي على الواردات تأثيراً شديداً على البلدان الأكثر نجاحاً في تحقيق نمو قائم على التصدير، وهو ما يستدعي إعادة تقييم استراتيجية النمو القائم على التصدير.

٢٢- وبخلاف الأزمات السابقة التي انحصرت عموماً في بلدان/مناطق معينة وتعافت منها البلدان بالاعتماد على الطلب الخارجي، أدى انكماش الطلب العالمي في هذه الأزمة إلى الحد من قدرة البلدان على استخدام التجارة في تنشيط الانتعاش. وفي غياب التحسن في الطلب العالمي، يمكن أن تكمل الاستراتيجيات المحلية المولدة للطلب والحركة له الاستراتيجيات الموجهة نحو الخارج. إن مساندة الطلب المحلي، بطرق منها تنويع الناتج الاقتصادي وزيادة الاستهلاك الخاص، يمكن أن تساعد على دعم الناتج الوطني والعمالة. وستحتاج البلدان النامية الصغيرة إلى تدابير خاصة، بما في ذلك إنشاء أسواق إقليمية أكبر حجماً. وستحتاج الاقتصادات، في المدى الطويل، إلى التكيف مع معدل أبطأ في النمو وفي إنتاج واستهلاك مستدامين.

٢٣- وينبغي التشديد على أن الطلب العالمي يبقى لا غنى عنه لدعم النمو. ويمكن التحدي في جعل اقتصادات البلدان النامية ومشاركتها في التجارة أكثر تكيفاً مع الصدمات الخارجية. إن تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وتنويع التجارة والإنتاج باستحداث منتجات وخدمات دينامية جديدة، من خلال استكشاف مجالات جديدة للميزة النسبية وأنشطة حديثة قابلة للتداول التجاري بطرق منها التدخلات الصناعية وغيرها من التدخلات السياساتية النشطة، هي عوامل يمكن أن تفضي إلى زيادة الاحتفاظ بالقيمة المضافة، والروابط الأمامية والخلفية، ونقل التكنولوجيا، وتكوين رأس المال<sup>(٣)</sup> وفي حين تبقى سوق الشمال مهمة، تحتاج أسواق الصادرات إلى التنويع بالتوجه نحو أسواق غير تقليدية وأسواق إقليمية من خلال زيادة التركيز على التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقليمي.

٢٤- ويمكن أن تزيد البلدان تركيزها على دور الحكومة "التمكيني" من خلال استراتيجيات تنمية مستدامة وشاملة ترمي إلى تحسين التنظيم والحوافز لتشجيع التنويع الاقتصادي. ويشكل وضع أنظمة أقوى وأكثر فعالية، وتحسين الإشراف على الأسواق، وآليات دعم الصناعة وشبكات الأمان الاجتماعي عناصر مهمة. وللاستفادة من تحرير التجارة، لا بد من وجود سياسات ومؤسسات وأنظمة تُعنى بالاقتصادات الكلية وباستراتيجيات التسويق غير المباشر يتم تنفيذها بفعالية وبوتيرة وتدرج مناسبين.

## رابعاً - تطور النظام التجاري الدولي

### ألف - إصلاح الإدارة العالمية وإعادة النظر في النظام التجاري الدولي

٢٥- أدت الأزمة إلى جعل الإدارة الاقتصادية العالمية المتسقة والفعالة تشكل جدول أعمال عاجلاً للمجتمع الدولي. ويمثل أي نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي يتسم بالانفتاح والعدالة ويرتكز إلى القواعد ويمكن التنبؤ به، فائدة عامة لا مثيل لها. ومع ذلك، نشأ قلق من أن التكاليف المرتبطة بالتحريم والقيود المفروضة على

---

(٣) Dani Rodrik (2009). "Growth after the crisis". 12 Mai

حيز السياسات الوطنية قد يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها تفوق منافع الانفتاح. وقد تزايد التوتر بين سياسات التجارة والتنمية، كما أن افتقار السياسات والنظم التجارية والمالية والنقدية للتنسيق يزيد من تعرّض البلدان للمخاطر. ويعتبر تقويم هذا "العجز الإنمائي" في النظام التجاري واستعادة التنسيق والترابط والتضامن المفيد للسياسات أمراً أساسياً لكي يمكن توزيع فوائد التحرير بطريقة متوازنة وعادلة، ولكي يتقاسم الجميع الشعور بالملكية والتكامل.

٢٦- وشكلت الحاجة إلى تسوية التوتر بين التجارة والتنمية في إطار متماسك سمة مميزة في تاريخ النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد وسّعت منظمة التجارة العالمية نطاق عملها ليشمل تدابير "متجاوزة للحدود" - مثل الخدمات والإعانات، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما حسّنت آليتها لتسوية المنازعات. واستلزم مبدأ "المشروع الواحد" أن يقبل جميع الأعضاء برنامجاً كاملاً. وقد قيّد ذلك بصورة ملموسة استقلالية سياسات البلدان النامية، ولم تواكبه شبكة أمان فعّالة ولا آلية تكيف لدعم الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية لهذه البلدان. وكانت أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، التي أُدخلت حديثاً، هي أفضل المساعي إلى حد بعيد، وإن كانت غير فعّالة نسبياً أو مصمّمة بصورة مصطنعة، وكذلك كان الأمر بالنسبة للأطر الزمنية للتنفيذ. وأسفرت هذه التشكيلة من القواعد عن اختلال واضح في التوازن في قضايا موضوعية متنوعة.

٢٧- وفي نفس الوقت، أدت عمليات موازية إلى تجاوز أوجه المرونة وحيز السياسات المشروع في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية. فقد أدّت عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، اللازمة لتحقيق عالمية النظام، إلى التزامات من قبل البلدان المنضمة، شملت الالتزامات الإضافية للمنظمة، وهو ما لا يتناسب تناسباً كاملاً مع مستوى تنمية تلك البلدان. وقد دفعت مشروطيات برنامج التكيف الهيكلي، المؤيّد من المؤسسات المالية الدولية، إلى إجراء إصلاحات عميقة لمجموعة عريضة من السياسات. وكان من نتيجة ازدهار الاتفاقات التجارية الإقليمية مزيد من التحرر وتعزيز الاتساق في المعايير التنظيمية.

٢٨- وكان المتوقع أن تعالج جولة الدوحة هذه الاختلالات والتباينات عن طريق إدراج التنمية في صلبها، والتصدي بقوة للزراعة وجدول أعمال التنمية الأساسي. غير أن المفاوضات الممتدة لم تحقق هذه التوقعات إلى حد بعيد. ويبدو أن جولة الدوحة افتقرت إلى القيادة القوية والهيكل التمكيني وعانت من طرائق معقدة لا تفضي إلى نتائج. وازداد تحوّل التوازن الشامل بعيداً عن جدول أعمال يُعنى بالتنمية. وينبغي إعادة الأولوية في خريطة طريق الدوحة إلى جدول الأعمال الأساسي المعنى بالتنمية، ولا سيما تعزيز وتفعيل المعاملة الخاصة والتفاضلية وتسوية المسائل المتعلقة بالتنفيذ وجدول الأعمال الأساسي المتعلق بالزراعة والخدمات.

٢٩- وقد ازدادت مشاركة البلدان النامية في المفاوضات ازدياداً ملموساً. ونجحت هذه البلدان في إدخال جدول أعمال التنمية في الجولة. وفي الوقت نفسه، برزت المصالح المتضاربة بين البلدان النامية، ونجحت بعض هذه البلدان في وضع إطار مبتكر لجدول أعمال شمل أموراً مثل السماح لمنتجات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص، والمعاملة الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة وللأعضاء المنضمين حديثاً، والقطن. ويجري حالياً اختبار نُهج جديدة للمعاملة الخاصة والتفاضلية في المفاوضات الموضوعية، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة، حيث يُقترح ربط الالتزامات الموضوعية بالقدرة على التنفيذ. ويتم تناول القدرات

والاحتياجات والمصالح المتباينة للبلدان النامية عن طريق التمايز بحكم الواقع، بعيداً عن المفهوم التقليدي للمعاملة الخاصة والتفاضلية المرتكزة على عدم التمييز بين البلدان النامية.

٣٠- ويحتاج أسلوب عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى إعادة تقييم دقيقة، مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن استقرار النظام بعد جولات التفاوض مع تخصيص وقت كافٍ للتنفيذ والاستعراض وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، أن يساعد على تجنب زيادة مخاطر التنفيذ والتراعات التي قد تؤثر في مصداقية النظام. وفيما يتعلق بالمفاوضات المستقبلية، يمكن إجراء دراسة دقيقة لأساليب إدارة أي جدول أعمال معقد وموسع. وبينما كان يُتوقع أن يؤدي أي جدول أعمال موسع في إطار مشروع واحد إلى تيسير الموازنات بين القطاعات، إلا أنه صرف الانتباه عن جدول أعمال أساسي للتنمية وثبت صعوبة تطبيقه. ولم تتبلور هذه الموازنات فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية الحيوية للبلدان، ولا سيما قبل أن تنضج لجني ثمارها. وتؤكد النكسات المتكررة أهمية الوصول إلى الجوهر قبل الانتقال إلى المرحلة النهائية. وقد يستلزم الأمر تصحيحاً جزئياً للمسار حتى يمكن تجاوز منطق المصلحة الذاتية التجارية النزعة إلى المصلحة الجماعية والمنافع العامة والتنمية، بما يعكس الاعتراف بترابط الاقتصادات. وينبغي النظر في إعادة توجيه النظام من نهج يركز على العقوبات إلى نهج أكثر تعاونية يركز على الترابط.

٣١- ويشكل تعريف حدود النظام التجاري تحدياً بنوياً بارزاً. فقد كانت سلسلة الأزمات الإنمائية الحديثة التي أثّرت في أسعار الغذاء والطاقة والسلع الأساسية، وفي الصحة والمناخ، تمثل تحدياً أمام ملاءمة وتوافق النظام التجاري المتعدد الأطراف وقدرته على التغلب على تلك التحديات الإنمائية العميقة الجذور التي تؤثر على الاحتياجات البشرية الأساسية. وقد يكون من المناسب اقتراح إدراج القضايا التي يتزايد تناولها في الاتفاقات التجارية الإقليمية - وهي الاستثمار والمنافسة والعمل والبيئة - في النظام التجاري المتعدد الأطراف. فآثارها الإنمائية جديرة بالتقييم الدقيق نظراً لأنها قد تكون بعيدة الأثر.

#### باء - الاتفاقات التجارية الإقليمية

٣٢- تزايدت الاتفاقات التجارية الإقليمية تزايداً سريعاً حيث يزيد عددها حالياً على ٢٢٠ اتفاقاً. وبينما سمحت هذه الاتفاقات بتحرير وإصلاح تنظيمي أسرع وأعمق وأوسع، فإنها غيرت في الحوافز الدافعة إلى التفاوض المتعدد الأطراف. وتشارك البلدان النامية بنشاط في التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب، حيث تسعى إلى استخدام هذه الاتفاقات كأداة أساسية في التنمية. وأدى ظهور بلدان نامية دينامية إلى توفير فرص للتعاون بين الجنوب والجنوب، وبين الجنوب والجنوب والشمال، على نحو ما تجسده مبادرة شيانغ ماي ومصرف الجنوب في أمريكا اللاتينية. ويعدّ التعاون التجاري بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام العالمي للأفضليات التجارية، عنصراً محورياً في تنويع الاقتصادات.

٣٣- وقد توسّعت الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب، حيث تحوّلت الأفضليات من جانب واحد إلى أفضليات تبادلية. وكان ثمة شاغل رئيسي هو تصميم الفرص التبادلية، غير المتماثلة والمرنة في نفس الوقت، لأسواق البلدان النامية.

### الإطار ٣ - اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي

تُعتبر اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي مثلاً بارزاً على الاتفاقات بين الشمال والجنوب التي تشمل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المعرضة للخطر. واتفاق الشراكة الاقتصادية بين محفل الكاربي وبين الاتحاد الأوروبي هو الاتفاق الكامل الوحيد المبرم الذي يغطي الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، في حين تتواصل المفاوضات لإبرام اتفاقات لمناطق أخرى. وتبرز في هذا الصدد بعض المسائل الموضوعية، منها تعريف "التجارة في جميع جوانبها الجوهرية"، وحكم الدولة الأكثر رعاية، ونطاق الاتفاقات. ويتمثل التحدي الرئيسي في جعل اتفاقات الشراكة الاقتصادية أدوات حقيقية للتنمية المستدامة والحد من الفقر والتكامل الإقليمي. ويستلزم الأمر مزيداً من المرونة لضمان أن يصبح الجميع أفضل حالاً في نهاية عملية اتفاقات الشراكة الاقتصادية. كما أن التعاون الأعمق المقترن بتمويل كبير يمثل عاملاً رئيسياً في البعد الإنمائي لهذه الاتفاقات.

٣٤ - وكان التعاون في مجال التنمية عاملاً رئيسياً في ضمان توزيع المنافع توزيعاً أكثر عدالة. وأصبح تنسيق الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب مع عملية التكامل المستمرة على المستوى دون الإقليمي، من أجل تجنب حدوث "أثر مثبط" على هذه العملية، شاعلاً بارزاً في جميع الأقاليم. وأبرزت الأزمة أن الاتفاقات التجارية الإقليمية ربما زادت من ضعف البلدان عن طريق تشجيع تحرير حساب رأس المال وتحرير التجارة وإلغاء القيود التنظيمية في الخدمات المالية. وثمة حاجة إلى تعزيز التعددية، بطرق منها ضمان اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف.

#### جيم - الحماية والترعة القومية الاقتصادية

٣٥ - مع حدوث الأزمة، انتشرت علامات على وجود نزعة قومية اقتصادية نتيجة تزايد الضغط من أجل حماية الصناعات المحلية المتأثرة بالأزمة. وكان لعدد من الإجراءات الوطنية الرامية إلى تخفيف آثار الأزمة تأثيرات سلبية غير مباشرة على بلدان أخرى أمكنها تغيير أوضاع المنافسة وأماكن الإنتاج. ويمكن للتصاعد المحتمل للإجراءات الحمائية والثأرية أن يزيد من انكماش التدفقات التجارية والاستثمارية والمالية. وقد نشأت الأفضلية المحلية - شروط "الشراء/الإقراض/الاستثمار/التأجير المحلية"<sup>(٤)</sup> - عن رغبة الحكومات في الحد من تسرب تدابير التنشيط إلى الواردات المتزايدة. وقد تفاقمت الضغوط لصالح هذه الأفضليات نظراً لعدم تنسيق تدابير التنشيط على النطاق العالمي. ولا ينبغي للتدابير المؤقتة الاستثنائية أن تتحول إلى تدابير دائمة. وقد اتخذت بعض البلدان، معظمها نامية، تدابير لتيسير التجارة.

٣٦ - وبينما كان الإبقاء على انفتاح الأسواق أمراً بالغ الأهمية، فإن تنامي الترعة القومية الاقتصادية والمشاعر الحمائية قد أبرز قصور النظام التجاري في إجهاض هذه السياسات، إما لعدم تنظيمها من قبل قواعد التجارة الدولية أو تنظيمها وفقاً لقواعد غامضة أو يصعب تطبيقها تطبيقاً فعالاً، لأن سياسات عديدة اتخذت إجراءات

مماثلة مثل تقديم الإعانات. وكان إقرار مجموعة العشرين لاتفاق اختياري "لتجميد الوضع" هو محاولة جزئية لسد هذه الثغرة. وقد اختبرت جولة الدوحة الممتدة قدرتها على الإسهام في التخفيف العاجل من آثار الأزمة.

٣٧- وكان دعم الحكومات للخدمات المصرفية والمالية جزءاً رئيسياً من جهود التصدي الفوري للأزمة بغية منع الإعسار البنيوي، ونُفذ ذلك عن طريق شراء الأصول المعيبة، والتأمين، وتعزيز عمليات الاستيلاء الخاصة، وإعادة الرسملة، وتوسيع الضمانات الحكومية للخصوم المصرفية. وتعتبر هذه التدابير مشمولة بشكل عام بعمليات التجنيب التحوطي بموجب المرفق المتعلق بالخدمات المالية في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، حيث ينص على "حماية المستثمرين والمودعين وأصحاب البوالص...، أو لضمان سلامة واستقرار النظام المالي"، على أنه في هذه الحالات التي لا تتوافق فيها هذه التدابير مع أحكام الاتفاقية "لا يجوز أن تُستخدم كوسيلة للتهرب من تعهدات والتزامات بموجب الاتفاق". وبينما لا توجد ضوابط لتنظيم الإعانات في هذا الاتفاق، فإن طريقة منح الإعانات - أي مدى قصر الحصول على الإعانات على موردي الخدمات المالية المحليين، مقابل الأجنبي - تناسب التزامات المعاملة الوطنية بموجب الاتفاق. وقد يشكل الإقراض من المصارف المدعومة من الدولة بأسعار تفضيلية دعماً غير مباشر وفقاً للاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، إذا ما تم هذا الإقراض للقطاعات الصناعية.

٣٨- وتأثرت صناعة السيارات تأثراً شديداً بالأزمة. واشتملت المساعدة المقدمة من الدول إلى هذه الصناعة على توفير الائتمان، وتخفيض الضرائب، والقروض المباشرة. بما فيها القروض القصيرة الأجل لتغطية رأسمال التشغيل. ومن بين الإشكاليات تحديداً الشروط الملحقة بالمعونة المقدمة من أجل المحافظة على المصانع والعمالة في البلد. ووفقاً للاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، يمكن للمعونة المقدمة من الدولة أن تسفر عن تقديم إعانات منشئة لتدابير تعويضية، وإن لم تكن محظورة، إذا ما تسببت في إحداث "آثار ضارة" بمصالح بلدان أخرى. ومن المرجح أن تكون الإعانات المقدمة لتغطية "خسائر التشغيل" و"الإسقاط المباشر للديون" منشئة لتدابير تعويضية، استناداً إلى الأحكام ذات الصلة في الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية. ويبدو أن مخاطر أزمة الإعسار التي ربما أدت إلى مشاكل اجتماعية حادة تمثل أساساً معيناً يبرر اتخاذ هذه التدابير.

#### الإطار ٤ - اشتر المنتجات الأمريكية

يشترط البند ١٦٠٥ من لائحة الحوافز الاقتصادية للولايات المتحدة، في القانون الأمريكي للإنعاش وإعادة الاستثمار الصادر في عام ٢٠٠٩، استخدام الحديد والصلب والمصنوعات الأمريكية الصنع في أي مشروع "يتعلق بتشديد أو تعديل أو صيانة أو إصلاح المباني العامة أو الأشغال العامة". وينص القانون على أن الأحكام ينبغي أن "تطبق بطريقة تتفق مع التزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقات الدولية".

وتتضمن الإجراءات قانون توظيف العاملين الأمريكيين الذي يحدّ من قدرة الشركات المستفيدة من برنامج إغاثة الأصول التي تعاني من متاعب على توظيف عاملين متخصصين جدد تحتاج إليهم بموجب برنامج تأشيرات H-1B. وعادةً يجوز للشركات أن تعيّن لمدة ست سنوات أو أكثر عاملين من الحاصلين على هذه التأشيرات في فئات مهنية مختلفة تشمل المهندسين ومبرمجي الحاسوب والمحاسبين، دون إجراء اختبار سوق العمل المحلي، على ألا تتجاوز الحصة الوطنية ٦٥ ٠٠٠ موظف في العام بموجب هذا البرنامج. ويُشترط على متلقي الأموال الإعلان عن الوظائف قبل التماس توظيف العاملين بموجب هذا البرنامج، وأن يتخذوا، ضمن جملة أمور، خطوات حادة نحو توظيف العاملين الأمريكيين.

٣٩- وقد أثار القلق الأحكام المتعلقة "بشراء المنتجات الأمريكية" في وثيقة الحوافز الاقتصادية للولايات المتحدة، إذ قد تنطوي على ممارسات شرائية تمييزية. وكانت مشتريات الحكومة في الماضي مستثناة من التزامات عدم التمييز، مما يوضح أن الحكومات تطبق في العادة عدة قوانين تدعو إلى "شراء المنتجات الوطنية" من أجل ترويج الصناعات المحلية. وقد وسَّع اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف الخاص بالمشتريات الحكومية، نطاق عدم التمييز فيما بين أطرافه الثلاثة عشر، ولكن ليس بين الأطراف غير المشاركة في الاتفاق الخاص بالمشتريات الحكومية.

٤٠- وأدى القلق إزاء ارتفاع معدل البطالة إلى الضغط على الحكومات من أجل الإبقاء على فرص التوظيف محلياً. ومن شأن هذه التدابير أن تؤثر تأثيراً ضاراً على أنشطة خدمية معينة منها إسناد الإنتاج إلى جهات خارجية. فمثلاً، أدت الحوافز الضريبية المقدمة للشركات من أجل عدم إسناد الإنتاج إلى جهات خارجية إلى التأثير الضار على صادرات البلدان النامية من خدمات تكنولوجيا المعلومات القائمة على إسناد الإنتاج إلى جهات خارجية. كما خضعت حركة تنقل العاملين وهجرتهم للتدقيق نظراً لتخفيض عدد الوظائف في شتى الصناعات الخدمية (مثل السياحة أو المالية أو البناء)، ولا سيما أمام المهاجرين والمقاولين الأجانب. وقد يؤثر ذلك على الالتزامات المتعلقة بأسلوب التوريد ٤ في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

٤١- وتبدو أهمية زيادة التدابير عبر الحدود أقل وضوحاً. فحالات زيادة التعريفات الجمركية المحدودة نسبياً من قِبَل البلدان المتقدمة تشير إلى ميزة النظام التجاري المتعدد الأطراف كضامن للتجارة الحرة. وقد استخدمت البلدان النامية زيادة التعريفات لأسباب، منها ما يتعلق بميزان المدفوعات، لأن معدلاتها المطبقة تقل عن المعدلات المحمّدة بسبب التحرير الأحادي الجانب، مما يمنحها مجالاً مشروعاً لزيادة التعريفات. وتُعتبر هذه المرونات مهمة للبلدان النامية في امتصاص الصدمات، خاصة وأن التعريفات هي غالباً الأداة المتاحة الوحيدة.

٤٢- وقد تزايد اللجوء إلى التدابير غير التعريفية، بما في ذلك وضع المعايير واللوائح التقنية، والتدابير التصحيحية في مجال التجارة. وازداد عدد التحقيقات الجديدة في مكافحة الإغراق في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حيث أجرى ١٥ بلداً ١٢٠ تحقيقاً جديداً. وتُعتبر الصين هي البلد الأكثر تضرراً، وتشمل المنتجات المستهدفة المعادن الخسيسة، والكيمائيات، والمنسوجات، واللدائن. وازداد عدد التحقيقات الجديدة مرة أخرى في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٩ في المائة عن عام مضى.

### خامساً - التطورات في جولة الدوحة

٤٣- يواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية تحدياً مهماً يتمثل في الإدارة الفعالة لجولة الدوحة في ظل أزمة عالمية. وقد استخدمت تقديرات شتى لآثار الجولة على الرفاه افتراضات وسيناريوهات مختلفة. وخلصت الجولة إلى ضخ ١٥٠ مليار دولار كحوافز لتنشيط الاقتصاد<sup>(٥)</sup>. وتُقدَّر المكاسب المتحققة في مجال الرفاهية على مستوى العالم بنحو ١٠٠ مليار دولار، محسوبة من واقع سيناريو "واقعي" استُخدم فيه تحليل التوازن العام<sup>(٦)</sup>. وبرغم ضآلة هذه المكاسب مقارنة مع

(٥) DG-WTO (2009) بيان المدير العام إلى هيئة استعراض السياسات التجارية.

(٦) Kym Anderson et al. (2005). Market and welfare implications of Doha reform scenarios

الحوافز الإجمالية العالمية البالغة ١,٦ تريليون دولار، فإن نتائج الجولة يمكن أن تجهض خطر هبوط الخسائر المحتملة للرعاية الاجتماعية البالغة ١٣٠-٣٥٠ مليار دولار التي قد تنجم عن تصاعد التعريفات في جميع البلدان<sup>(٧)</sup> ولن تتحقق فوائد الجولة ما لم تتوافر الظروف الاقتصادية الكلية والتمكينية الصحية وسياسات تسويقية غير مباشرة.

٤٤- وتمثلت آخر محاولة رئيسية لإعادة تنشيط الجولة في عقد اجتماع وزاري غير رسمي في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ لوضع طرائق لالتزامات التخفيض في مجال الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتعزيز عروض الخدمات. وقد فشلت المحاولة لعدة أسباب، منها آلية الضمانات الخاصة. وكان للتطورات الوطنية تأثير على المفاوضات، شملت انتهاء صلاحية هيئة تنشيط التجارة في الولايات المتحدة، والسياسات الزراعية الوطنية، وانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وأدخل مشروع الطرائق المنقح المعني بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر، تقدماً منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٤٥- ويكتنف عدم اليقين التوقعات المتعلقة باستكمال الطرائق في عام ٢٠٠٩. ويمكن للسياق الاقتصادي المتغير أن يمدد الجولة حيث يُنفق الرصيد السياسي على الأزمة. ويُقترح الآن نهاية عام ٢٠١٠ كموعِد مستهدف محتمل لاستكمال الجولة. ولا يزال هناك سؤال مطروح، هو متى ستصبح الظروف مواتية للمشاركة السياسية في صفقة متوازنة وعادلة حيث يتطلب ذلك قيادة قوية من البلدان الرئيسية. وقد تؤدي التغييرات الأخيرة في قيادات بعض البلدان إلى إعادة تعريف جدول أعمال السياسة التجارية الوطنية. ومن شأن تجديد هيئة تنشيط التجارة في الولايات المتحدة أن ييسر المشاركة ذات المصادقية.

٤٦- وقد اقترح مؤخراً نهج محتمل ثنائي المسار في المفاوضات، تستمر في إطاره المفاوضات المتعلقة بالطرائق بالتوازي مع عملية جدولة "اختبار النتائج" تحقيقاً لمزيد من الوضوح بشأن استخدام المرونات. وأعرب كثير من البلدان النامية عن القلق إزاء الأثر الضار المحتمل لهذا النهج على ولاية جولة الدوحة والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الطرائق. وقد تكون المفاوضات بشأن الطرائق مشروطة بعملية جدولة لتأمين مصلحة رئيسية في الوصول إلى الأسواق. وقد بلغت المفاوضات مستوى عالياً من التطور والتعقد، مما يجعل من الصعب تقدير القيمة الشاملة لمجموعة البرامج. ويجدر النظر في العودة إلى نهج أكثر بساطة وسهولة في الجولات المقبلة.

٤٧- ومن المقرر أن يُعقد في جنيف في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي يُعقد عادة مرة كل سنتين ولم يعقد منذ عام ٢٠٠٧. وسوف يتم في المؤتمر تقييم تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية واستعراض القضايا التي تواجه المنظمة في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الحالية.

٤٨- وأكدت الأزمة الأهمية القصوى لتعزيز صمود البلدان في وجه الصدمات الخارجية المنشأ، وذلك عن طريق السياسات الاستباقية، والتدخلات المحددة الهدف، والأطر التنظيمية والمؤسسية السليمة. ويُعتبر الناتج القائم على محتوى إنمائي متين ومفيد، بطرق منها الحصاد المبكر، عاملاً رئيسياً في تعظيم إسهام الجولة في تخفيف آثار الأزمة. ويمكن تحديداً لنواتج التنمية القابلة للتنفيذ على مسار سريع للمساعدة على مواجهة الأزمة أن تشمل ما يلي:

---

(٧) المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠٠٨) Potential cost of a failed Doha Round.

- (أ) تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية والصناعية التي تم البلدان النامية إلى الأسواق؛
- (ب) المسارعة إلى تنفيذ سياسة وصول سلع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم والخصص، بقواعد منشأ أكثر بساطة وشفافية؛
- (ج) تنظيم الحواجز غير التعريفية المشوّهة للتجارة؛
- (د) المسارعة إلى إلغاء إعانات التصدير؛
- (هـ) إجراء خفض طموح للدعم المحلي للقطن؛
- (و) الوصول المجدي تجارياً إلى الأسواق بأسلوب توريد الخدمات ٤ و ١، وتنفيذ طرائق خاصة لأقل البلدان نمواً؛
- (ز) وضع ضوابط متوازنة لآلية الضمانات في حالات الطوارئ في مجال الخدمات؛
- (ح) تقديم دعم متسارع لبناء القدرات في مجال تيسير التجارة؛
- (ط) تقديم دعم معزّز وملزم عن طريق سياسة المعونة من أجل التجارة.

### ألف - الزراعة

٤٩- بينما أدى هبوط الأسعار منذ منتصف عام ٢٠٠٨ إلى تقليل عائدات مصدري السلع الأساسية بأثر شعري بسيط، بدأ ركود النشاط الاقتصادي في خفض الطلب على الواردات من حيث الحجم أيضاً. وأدى تزايد التقلب في أسعار السلع الأساسية والمضاربة فيها إلى تفاقم التوقعات الاقتصادية وإلى ازدياد صعوبة حصول الفقراء على الغذاء. وتتفاوت قدرة البلدان على امتصاص هذه الصدمات تفاوتاً كبيراً، كما أن الإسهام المحتمل للحولة في إصلاح السياسات الزراعية قد أثار اهتمام الكثيرين. فبينما يمكن للحولة أن تحدّ من التشوه، يمكن للتحرير أن يؤدي إلى مزيد من التعرض للمخاطر، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، التي تحتاج إلى تدابير دعم محددة تشجع على استجابة العرض.

٥٠- وقد سجّل مشروع الطرائق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تقدماً منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالدعم المحلي، تم تحديد مستوى التخفيضات في الدعم الشامل المشوّه للتجارة، بما في ذلك اقتراح خفض بنسبة ٧٠ في المائة للولايات المتحدة. ويجدّد الخفض سقفاً جديداً للولايات المتحدة مقداره ١٤,٥ مليار دولار، مقارنة بمستوى إنفاقها الفعلي البالغ ٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

٥١- وفي مجال الوصول إلى الأسواق، سجّل تقدم فيما يتعلق بتخفيض التعريفات بنسبة ٧٠ في المائة في الهامش الأعلى لتعريفات البلدان المتقدمة، والسماح للمنتجات الحساسة بنسبة ٤ في المائة من الخطوط التعريفية، وبسقف تعريفي بنسبة ١٠٠ في المائة لجميع الخطوط التعريفية باستثناء المنتجات الحساسة. وقد حدّدت هذه البارامترات إلى حد بعيد مدى انفتاح الأسواق في البلدان المتقدمة. ويُسمح للبلدان النامية بتسمية منتجات خاصة بما لا يتجاوز ١٢ في المائة من الخطوط التعريفية من أجل حماية الأمن الغذائي والمعيشي. وللأقتصادات الصغيرة والضعيفة أن تختار بين تطبيق صيغة متدرجة أو تطبيق خفض نسبته ٢٤ في المائة في المتوسط.

الجدول ١

تخفيضات التعريفات على المنتجات الزراعية

مع ٤ في المائة منتجات حساسة و ١٢ في المائة منتجات خاصة			
الحد الأولي	الحد الجديد	متوسط الخفض	
٢١,٦	١١,٤	٥٤,٠	الاتحاد الأوروبي
٣١,٣	١٧,١	٥٤,٠	اليابان
٦,٢	٣,٧	٥٤,٠	الولايات المتحدة
٣٥,٤	٢٣,٢	٣٦,٠	البرازيل
١٥,٧	١٢,٩	١٤,٤	الصين
١١٣,١	٧٤,٨	٣٦,٠	الهند
٤٧,١	٣١,٧	٣٦,٠	اندونيسيا
٤٠,٦	٢٥,٢	٢٩,١	جنوب أفريقيا
٩٦,٦	٦٨,٢ (*٧٣,٣)	٣١,٦ (*٢٤)	جامايكا
١٠٠	٧٠,٢ (*٧٦,٠)	٣٢,٤ (*٢٤)	كينيا
٢٧,٧	٢١,٦ (*٢١,٣)	٢٣,٣ (*٢٤)	بنما

المصدر: الأونكتاد.

\* خيار التخفيض بنسبة ٢٤ في المائة في المتوسط للاقتصادات الصغيرة والضعيفة.

٥٢ - ولا تزال آلية الضمانات الخاصة تشكل قضية مهمة. وقد صُممت هذه الآلية كي تسمح للبلدان النامية بزيادة التعريفات استجابة لزيادة حادة في الواردات أو لانخفاض في الأسعار. وأدى التقلب الأخير في أسعار السلع الأساسية إلى زيادة أهمية هذه الآلية. ومن الأسئلة الرئيسية الجديرة بال طرح هو إلى أي مدى يمكن للبلدان النامية أن ترفع التعريفات إلى أعلى المعدلات الحدّية السابقة على جولة الدوحة، وتحت أي ظروف. ويشعر المؤيدون لهذا الرأي بالقلق لأن الأوضاع المفرطة الصرامة تجعل هذه الآلية صعبة الاستخدام. ويرى مصدرّو المنتجات الزراعية أن الآلية شديدة اللين تعوق فرصهم التصديرية، بما في ذلك التجارة بين الجنوب والجنوب. وقد لقي "المحرك السعري" اهتماماً أقل، رغم أن الخبرة المكتسبة من آلية الضمانات الخاصة الحالية تشير إلى أن المحرك السعري ربما يستخدم على نحو أكثر تواتراً.

٥٣ - وقد أصابت الأزمة وانتكاس أسعار السلع الأساسية قطاع القطن، في الوقت الذي أدى فيه الانخفاض الثابت في أسعار القطن، الذي يعزى جزئياً إلى الإعانات، إلى إضعاف فرص كسب الدخل لدى منتجي القطن في وسط أفريقيا وغربها. وقد انخفض مؤشر أسعار القطن بنسبة ٤٠ في المائة منذ بلوغ ذروته في عام ٢٠٠٨. ويُتوقع أن تنكمش تجارة القطن العالمية بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، حيث انخفضت حصة البلدان الأربعة الرئيسية المنتجة للقطن إلى ٥,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بالمقارنة مع متوسطها خلال فترة عشر سنوات البالغ ٨,٣ في المائة. كما يُتوقع أن تنخفض صادرات هذه البلدان الأربعة من حيث الحجم أيضاً بنسبة ٣٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد تكون هذه الآثار المتضاربة وخيمة للغاية، إذ يمثل القطن نحو ٣٠-٦٠ في المائة من الصادرات و٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت الإعانات المقدّمة لمنتجي القطن في العالم ٤,٥ مليار دولار، وقد يؤدي التخلص من التشوهات إلى ارتفاع الأسعار بنسبة ٥-٢٥ في المائة. وتسعى البلدان الأربعة الرئيسية المنتجة للقطن إلى ضمان خفض أكبر وأسرع للدعم المقدّم للقطن. وفي ضوء الأزمة، يحتاج القطن إلى منحه معاملة المسار السريع.

٥٤ - وتؤدي المصالح المتنافسة إلى شدة تعقد الحل إزاء تآكل الأفضليات الذي فاقمه نزاع طويل بشأن التعريفات الجمركية المفروضة على الموز في الاتحاد الأوروبي. وقد دعت البلدان المعتمدة على الأفضليات من بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً، إلى تخفيف عملية تآكل الأفضليات عن طريق إبطاء تحرير منتجات مختارة، منها السكر واللحم البقري والموز والتبغ. ويطالب مصدرو المنتجات الزراعية ممن يتاجرون في منتجات قليلة بموجب شروط الدولة الأكثر رعاية بتحرير "المنتجات الاستوائية" تحريراً أكمل. ونظراً لوقوع ٣٦ منتجاً في كلتا الفئتين، فقد أصبح العثور على حل وسط مسألة مهمة.

#### باء - وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٥٥ - أثرت الأزمة تأثيراً شديداً على المصنوعات. ونظراً لأن هذه المنتجات تمثل ثلثي واردات البلدان النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها بأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، تشعر هذه البلدان بالقلق من أن الانفتاح المفاجئ للأسواق قد يتسبب في خفض التصنيع. وقد وضعت الأزمة مسألة الحاجة إلى الأخذ بسياسات صناعية في الصدارة. وكانت ترجمة مفهوم "عدم تطبيق المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً" إلى بارامترات تنفيذية أمراً محورياً لكثير من البلدان النامية. وقد سعت البلدان المتقدمة إلى إيجاد "فرص حقيقية للوصول إلى أسواق" البلدان النامية الدينامية. وبرزت قضايا نتيجة لعزم البلدان النامية على إجراء تخفيضات في التعريفات الجمدة يزيد متوسطها على تخفيضات البلدان المتقدمة، وإن أبقيت على التعريفات الجمدة أعلى من مستواها في البلدان المتقدمة، مع تخفيض المعدلات المطبقة بنسبة أقل بعد الخفض الذي تقضي به هذه الصيغة.

#### الجدول ٢

#### التخفيضات التعريفية على وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

متوسط الخفض	الحد الجديد	الحد الأولي	
<b>المعامل ٢٢</b>			
٥٥,٥	١٣,٨	٣١,٩	الأرجنتين
٥٤,٥	١٣,٥	٣٠,٨	البرازيل
٢٥,٤	٦,٥	٩,١	الصين
٥٨,٦	١٥,٠	٣٨,٦	الهند
٣٤,٨	١٠,٦	١٦,٧	جنوب أفريقيا
<b>المعامل ٨</b>			
٣٢,٠	٢,٦	٥,٤	كندا
٢٧,٤	٢,٢	٤,٠	الاتحاد الأوروبي
١٦,٦	١,٣	٢,٩	اليابان
٢١,٧	١,٧	٣,٣	الولايات المتحدة

المصدر: الأونكتاد. يعتمد حساب المرونة على الفقرة ٧(ب)١٤.

٥٦- وكان مشروع الطرائق الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أول مشروع يتضمن بارامترات محددة لمعاملات الصيغة السويسرية تحدد عمق التخفيضات في التعريفات، حيث يخص المعامل ٨ البلدان المتقدمة وتخص المعاملات ٢٠ و ٢٢ و ٢٥ البلدان النامية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يعتمد مستوى المرونات الذي يسمح باستبعاد منتجات مختارة من تطبيق الصيغة على مستوى المعامل، فكلما انخفض المعامل زادت المرونة. وقد أدى القلق إزاء "فرص الوصول الحقيقية إلى الأسواق"، وعدم اليقين المتوقع المرتبط باستخدام المرونات، إلى إدخال بند "مناهضة التركيز" لمنع تركيز خطوط تعريفية مستبعدة في قطاع معين.

٥٧- وقد أصبحت المبادرات القطاعية نقطة خلاف رئيسية، حيث طُلب من البلدان النامية أن تشارك في قوائم قطاعية رئيسية، منها الكيماويات والآلات الصناعية والإلكترونيات، في حين تقرر في اجتماع هونغ كونغ (الصين) أن تكون مشاركة هذه البلدان طوعية. ويبين تحليل للتوازن العام أجراه الأونكتاد أن التحرير القطاعي في القطاعات الثلاثة سوف يسبب للبرازيل والصين والهند خسائر في الرعاية الاجتماعية أو انخفاضاً في مكاسب الرعاية الاجتماعية في كل من الناتج والتوظيف.

٥٨- وكان تأكل الأفضليات في مجال وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق كبيراً في قطاعات المنسوجات والملابس، والأسماك، والجلود، والآلات الكهربائية، ومنتجات الأخشاب. ففي أحد السيناريوهات، يمكن للتخفيضات التعريفية في وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أن تقلل قيمة المعاملة التفضيلية الممنوحة إلى بنغلاديش وهندوراس وموريشيوس بحوالي ٣٣٥ مليون دولار و ٣٠٣ ملايين دولار و ٨٢ مليون دولار على التوالي. وكما في مجال الزراعة، يُشار إلى أن الإطار الزمني الأطول للتحرير من شأنه أن يخفف من تأكل الأفضليات، في حين أن مثل هذا النهج يهيم بعض أقل البلدان نمواً التي لا تستفيد من المعاملة التفضيلية في وصول منتجاتها التصديرية إلى الأسواق. وقد تزداد آثار تأكل الأفضليات إذا كانت المنتجات مشمولة بقوائم قطاعية تزيل الهوامش التفضيلية. ومن الممكن جعل قواعد المنشأ أيسر استعمالاً بغية تيسير التجارة.

### جيم - وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص

٥٩- يمثل وصول جميع البلدان المتقدمة إلى تغطية للمنتجات بنسبة ٩٧ في المائة في أقرب وقت ممكن، والتقدم نحو تحقيق تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة، قضايا رئيسية في وصول المنتجات إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص. وقد حققت معظم البلدان المتقدمة هذا الهدف، واتخذت بعض البلدان النامية (الصين والهند) خطوات مهمة في هذا الاتجاه. ومن الأمور الإيجابية الموافقة على مد إعفاءات منظمة التجارة العالمية لتشمل البرامج التفضيلية للولايات المتحدة، بما يشمل قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، وأفضليات أقل البلدان نمواً بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بقواعد المنشأ، دعت أقل البلدان نمواً إلى تنسيقها لتصبح أكثر بساطة وشفافية. ومن المتوقع أن تعالج العملية الجارية لإصلاح قواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي بعض شواغل أقل البلدان نمواً. ويظل تيسير استخدام هذه القواعد عنصراً رئيسياً، بطرق منها تحسين الجوانب الإدارية.

## الإطار ٥- الوصول إلى أسواق بلدان مجموعة الأربعة دون رسوم ودون حصص

في عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة تغطية الخطوط التعريفية لأقل البلدان نمواً ٩٩ في المائة في كندا، و٩٩,٤ في المائة في الاتحاد الأوروبي، و٩٨ في المائة في اليابان، و٨٤,١ في المائة في الولايات المتحدة. ويُعزى انخفاض التغطية في الولايات المتحدة إلى أن نظام الأفضليات المعمم المطبق بها يستبعد الألبسة التي تصدّر بكثافة من أقل البلدان الآسيوية نمواً. وبالتالي، تواجه هذه البلدان الآسيوية ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية في السوق الأمريكية - ١٠,٤ في المائة لبنغلاديش و١٢,٥ في المائة لكمبوديا. وتبلغ التغطية عند قياسها بالقيمة الاستيرادية ٩٦ في المائة في كندا و٩٩ في المائة في الاتحاد الأوروبي و٩٩ في المائة في اليابان و٧١,٨ في المائة في الولايات المتحدة. وقد تكون نسبة الواردات التي تعامل بالفعل دون رسوم ودون حصص أقل إذا أخذ معدل الاستفادة من المعاملة التفضيلية في الحسبان. ويقدر معدل الاستفادة في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بنحو ٧٠-٨٠ في المائة.

## دال - الخدمات

٦٠- تمثل الأزمة تحديات رئيسية أمام مفاوضات الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ولا سيما في قطاعات رئيسية مثل الخدمات المالية وغيرها من الخدمات الأساسية وخدمات البنية الأساسية. وقد أدى إلغاء القواعد التنظيمية وعدم كفاية اللوائح المنظمة في الخدمات المالية، والتحرير المتعجل وفتح الحسابات الرأسمالية، إلى تفاقم آثار الأزمة على البلدان النامية. وقد تعهدت البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية بالتزامات أعمق في الخدمات المالية بموجب "التفاهم بشأن الالتزامات في الخدمات المالية"، تشمل السماح لمقدمي الخدمات المالية، الذين هم من بلدان أخرى غير البلدان المقيمين فيها، بتقديم أي خدمات مالية جديدة، كما تشمل إدراج حكم بتجميد الوضع يحظر وضع حواجز جديدة أمام الخدمات المالية المشمولة بالتفاهم المذكور. وأكدت الأزمة على الحاجة إلى نهج حذر إزاء التحرير، نظراً لحساسية القطاع ولتأثيره على جميع قطاعات الاقتصاد. ونظراً لاستمرار ضعف قطاعات الخدمات في البلدان النامية، ينبغي تحقيق مرونة في نطاق التزاماتها وفقاً لنضج سياسات قطاعات معينة وأطرها التنظيمية والمؤسسية. ومن شأن الالتزامات المطبقة على مراحل أو إمكانية الإلغاء التدريجي للالتزامات أن تيسر مشاركة البلدان النامية.

٦١- وقد تأثرت المفاوضات المتعلقة بالخدمات بنقص التقدم المحرز في مجالي الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعة إلى الأسواق وشتى محاولات تعديل النهج المتبع في المفاوضات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية، مثل المعايير المرجعية - الالتزام "بالمستويات الحالية للوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية"، و"توفير فرص جديدة للوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، في المجالات التي توجد بها عقبات كبيرة". وكان مؤتمر النوايا المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٨ محاولة لتنشيط عملية الطلب والعرض. وقد قُدّم ٧١ عرضاً أولياً و٣١ عرضاً منقحاً. ومنذ انعقاد اجتماع هونغ كونغ (الصين) أجريت مفاوضات للوصول إلى الأسواق في إطار عملية متعددة الأطراف قُدّم فيها ٢١ طلباً في هذا الصدد. وقد غطت الآراء المتبادلة معظم القطاعات الرئيسية وأساليب التوريد الأربعة. وأبدت البلدان النامية قلقاً إزاء نقص القيمة المضافة في مجالات ذات أهمية لها، ولا سيما أسلوب التوريد ٤ و١. وبرغم تحقق بعض التحسينات - تشمل توسيع التزامات الاتحاد الأوروبي بموجب أسلوب التوريد ٤ بشأن المنقولين داخل فروع الشركات والمهنيين المستقلين - من الممكن أن

تكون العروض أكثر جدوى من الناحية التجارية، ومتوافقة مع الأهداف الإنمائية للمادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

٦٢- ولم تُنفذ بعد الطرائق المتعلقة بالمعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما في ما يتعلق بالآلية المقترحة لمنح هذه البلدان أفضلية الوصول إلى الأسواق، بطرق تشمل الإعفاء من التزامات الدولة الأكثر رعاية.

٦٣- وتهدف المفاوضات المتعلقة بالتنظيم المحلي إلى ضمان ألا تشكّل متطلبات التأهيل والمعايير التقنية واشتراطات الترخيص عوائق لا لزوم لها أمام التجارة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تحقيق توازن بين الحاجة إلى تحقيق استقلال تنظيمي وطني يشمل الحق في التنظيم، وبين الضوابط الرامية إلى إزالة حواجز غير مبررة أمام الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك أسلوب التوريد ٤. ويرى الكثيرون أن "اختبار الضرورة" المقترح يمثل قيداً أمام الاستقلالية التنظيمية اللازمة لمتابعة أهداف السياسات العامة والتنمية. إن جدول أعمال الإصلاح التنظيمي المقترح للقطاعات المالية - الذي قد يؤدي إلى اشتراطات تطبق على المصارف أو وكالات التصنيف الائتماني بعد ترخيصها - يبرز أهمية وجود حيز تنظيمي كافٍ يستجيب بفعالية للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة.

#### الإطار ٦- البعد التنظيمي والمؤسسي للخدمات المالية<sup>(٨)</sup>

تبرز الأزمة أهمية أطر العمل التنظيمية والمؤسسية لخدمات البنية الأساسية، حيث ترتفع تكاليف الفشل التنظيمي ارتفاعاً كبيراً. ولم يقابل ازدهار السوق المالية الذي سبق الأزمة تحسينات موازية في التنظيم والإشراف على الأسواق، الأمر الذي ترك الأسواق دون ضوابط كافية على المنتجات المالية العالية المخاطر، والمخاطر والرفع المالي للمؤسسات المالية غير التقليدية، وتنظيم كفاية رأس المال وهياكل الحوافز المتعلقة بمخططات التعويض. ويمكن للحكومات والهيئات المنظمة والقواعد التنظيمية الدولية وأطر العمل التعاونية أن تساعد على ضمان وجود أطر عمل تنظيمية ومؤسسية سليمة لتجنب الفشل مستقبلاً. وينبغي تكييف أطر العمل هذه بما يناسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

٦٤- وقد أكدت الأزمة من جديد أهمية قواعد الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ودارت المفاوضات المتعلقة بآلية الضمانات في حالات الطوارئ حول مقترحات مقدمة من ثمانية بلدان في جنوب شرق آسيا. وتتوخى هذه المقترحات إمكانية تطبيق هذه الآلية إذا تعرض مقدمو الخدمات المحليون لأضرار شديدة أو تهديدات خطيرة للصناعة المحلية من جراء الالتزامات. ويتخذ ذلك شكل تدابير إيجابية تشمل المنح أو نظم الضرائب التفاضلية مع إمكانية تعليق الالتزامات كملجأ أخير فقط. وفيما يتعلق بالإعانات، يعترف الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بدور الإعانات بالنسبة لبرامج تنمية البلدان النامية، ويأخذ في الاعتبار حاجتها الخاصة إلى المرونة. وقد تركزت المفاوضات على تعريف الإعانات المشوّهة للتجارة والإعانات "المنشئة لتدابير تعويضية"، وتحقيق توازن بين الأهداف الإنمائية للبلدان النامية.

(٨) تقرير الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي (TD/B/C.I/MEM.3/3). انظر أيضاً الوثيقة TD/B/C.I/MEM.3/2.

## سادساً - الاستنتاج

٦٥- لا تزال التجارة الدولية تمثل محركاً للنمو. وقد أحدثت الأزمة تحولات وشكلت تحدياً لنموذج التنمية المرتكز على استراتيجية نمو يقودها التصدير وتكتسب مقومات بقائها من اختلالات الاقتصاد الكلي العالمي بما يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج والاستهلاك. ولم يعد هذا النمط مستداماً. وتمثل المهمة التي تواجه الحكومات في تعزيز قدرة اقتصاداتها وتجارتها على تحمل الصدمات، وذلك بتعزيز الطلب المحلي وتنويع اقتصادها بإدخال منتجات وخدمات وأسواق جديدة، بما في ذلك التجارة بين الجنوب والجنوب. ويمكن أن يركز ذلك على القدرة الإنتاجية المعززة، والقيمة المضافة الأعلى، واستبقاء وتيسير حركة الناس والتحويلات المالية، مع دعم السياسات الاستباقية، وإصلاح القطاع المالي، وأطر العمل التنظيمية والمؤسسية السليمة، والدعم الكبير المقدم للبلدان النامية بطرق تشمل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة. وينبغي لنظام الإدارة الاقتصادية العالمية أن يدعم هذه الجهود بتوسيع مجال السياسات المتعلقة بالبلدان النامية. ولا غنى عن الترابط في السياسات التجارية والإنمائية والمالية والنقدية. ويتطلب ذلك نظاماً تجارياً دولياً موجهاً نحو إيجاد نظام تجاري أكثر عدالة ومساواة من أجل الوفاء بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن هذا النظام أن يؤدي دوراً رئيسياً في سد فجوة المصدقية، وضمان وجود مجال للسياسات الوطنية، والإنجاز الكامل لجدول أعمال الدوحة الإنمائي، وحشد التمويل اللازم لأغراض التجارة وتقديم المعونة من أجل التجارة.

-----